

الأصول والوسائل المشتركة لتعطيل معاني القرآن الكريم قديمًا وحديثًا

إعداد

د. دلال بنت كويران بن هويمل السلمي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٣٩٦هـ بمدينة الرياض.
- تخرجت في كلية الآداب والتربية بجامعة الأميرة نورة بمدينة الرياض عام ١٤١٩هـ.
- نالت شهادة الماجستير من قسم الكتاب والسنة كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ بأطروحتها: "نكات القرآن لأبي عبد الله المقرئ: دراسة وتحقيق من سورة الجاثية إلى نهاية الكتاب"، كما نالت شهادة الدكتوراه منه أيضاً عام ١٤٣٦هـ بأطروحتها: "التجديد في التفسير في العصر الحديث: مفهومه وضوابطه واتجاهاته".
- من أعمالها المنشورة: "الاختلاف بين صيغ المشتقات في القراءات المتواترة وأثره على أقوال المفسرين"، "الحدائث وموقفها من السنة النبوية".
- البريد الإلكتروني: dksolami@uqu.edu.sa



الملخص

موضوع البحث: الأصول والوسائل المشتركة لتعطيل معاني القرآن الكريم قديماً وحديثاً.

أهداف البحث: - تقرير أصول التعطيل، والتمييز بين استعمالها قديماً وحديثاً، وإبراز أوجه التشابه الفلسفي والمعرفي بين اتجاهات تعطيل النصوص قديماً، وبين المناهج الحديثة المستوردة لنقد النصوص.
- تثبيت قلوب الدارسين لتفسير كلام الله، بأن ما صد وتكسر قديماً واندرس، سيتبع جديده أثره ويبقى الحق أبلج واضحاً.

من أهم نتائج البحث:

- إن لتعطيل معاني القرآن الكريم أصولاً واحدة (الأصل العقلي، الفلسفي، والباطني) وله وسائل تستخدم في كل عصر (الاعتماد على أدوات معرفية من بيئة إلحادية، تعطيل اللغة، نبذ فهم السلف).
- إن اتجاهات تعطيل معاني ألفاظ القرآن، وإن اشتركت في كثير من الأصول الوسائل إلا أن منها اتجاهات تؤمن بالمصدر الإلهي للقرآن، وبالأحكام الشرعية كاتجاهات المتكلمين قديماً، والمدرسة العقلية حديثاً، ومنها اتجاهات لا تؤمن بالمصدر الإلهي للقرآن، وترى تاريخية الأحكام كالاتجاهات التأويلية الحديثة المتأثرة بالمناهج النقدية الغربية.

من توصيات البحث: - العناية بنشر العلم الشرعي والتفسير الصحيح، إذ إنه أول سد ومانع أمام تيارات المناهج المنحرفة.

- الاهتمام بمعرفة النهج الذي يسبب تعطيل النصوص عن معانيها، والأدوات المستخدمة فيه والقضايا التي يتمثلها.

- الإعداد العقدي والمنهجي لدارسي التفسير؛ حتى يجمعوا بين فهم المعاني ويمتلكوا أدوات الذود عنها.

الكلمات المفتاحية: التعطيل-التأويل-التأويلية-الهرمنيوطيقا-القراءات المعاصرة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد: إن المتأمل في القراءات المعاصرة الحداثية للنص القرآني يجد أنها نتاج سلسلة تاريخية من الظواهر والمحاولات السابقة، التي تبرز في أزمنة متعددة بمسميات مختلفة، وأنماط متجددة، ويمكن إرجاع تلك الظواهر المعاصرة إلى أصولها التي انطلقت منها، وسنجدها كلها قديمها وحديثها تصدر من ذات المنابع، وتتقاسم أصولاً مشتركة لا تخرج عنها.

فماهي إلا موجة جديدة، سبقتها أمواج متعددة، تكسرت بفضل الله ومنتته على قواعد الحق، وتتجلى أهمية هذا البحث (الأصول والوسائل المشتركة لتعطيل معاني القرآن الكريم قديماً وحديثاً) في تحديد الأصول والوسائل المشتركة التي تنطلق منها محاولات تعطيل النص القرآني، إذ إن معرفة تلك الأصول تسهل على الباحث والقارئ معرفة ما تفرع منها، وما بني عليها، وبنقض استعمالهم لتلك الأصول، وبيان عوارها، يتهافت البيان الذي شيد عليها، ويتجلى الفرق بينها وبين التفاسير الموصولة بفهم السلف وتراث الأمة ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِن اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

أهداف البحث:

- تقرير أصول التعطيل، والتمييز بين استعمالها قديماً وحديثاً.
- إبراز أوجه التشابه الفلسفي والمعرفي بين اتجاهات تعطيل النصوص وبين المناهج المستوردة لنقد النصوص.
- تثبيت قلوب الدارسين لتفسير كلام الله؛ بأن ما صد وتكسر قديماً واندرس، سيتبع جديده أثره، ويبقى الحق مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

• معرفة النواذ التي يتسلل منها الفكر الدخيل، كي لا ينخدع المتلقي بعصرانية العبارة فيظن السراب ماءً، ويتوهم أن ذلك السراب حلًّا ناجعًا لنوازل العصر ومستجداته.

الدراسات السابقة:

تصدى علماء المسلمين قديماً وحديثاً للانحرافات التفسيرية، ودافعوا عن كتاب الله تعالى، كما بحثت كثير من الدراسات موضوع القراءات المعاصرة للقرآن الكريم، وأبرزت تهافتها وضلالها، سواء كانت تيارات أو أشخاص بعينهم، وبينت تهافت منهجهم، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: العلمانيون والقرآن الكريم، لأحمد إدريس الطعان، الحدائثون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة والقرآن الكريم دراسة نقدية، لجيلاني مفتاح، التيار العلماني الحديث وموقفه من تفسير القرآن ونقده، لمنى الشافعي، القراءات المعاصرة للقرآن الكريم، لمحمود محمد كالمو.

وهناك دراسات وأبحاث عنيت بالرد على أشخاص بعينهم، ودراسة مناهجهم، وبيان تناقضاتها وتلفيقاتها، إلا أن الجانب الذي نعنى به هنا وموطن الجدة، هو: تحديد الأصول والوسائل المشتركة لتعطيل النصوص التي تنطلق منها كل الدعوات قديماً وحديثاً، وإبراز وجه الشبه بينها، والنظر لها كتيار واحد يحمل هدفاً واحداً وهو: تعطيل النصوص الشرعية، ورد جديد تلك الدعوات إلى قديمها، وبيان أصولها التي قامت عليها، وسماتها التي لا تختلف مهما تقادم الزمن، أو تقدم.

منهج البحث:

اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث تتبعت الأصول المشتركة لتعطيل النصوص، وأبرزت تحت كل أصل كيف ضل فيه من اعتمد عليه وجعله حجة في تفسير كلام الله، ثم أبرزت الوسائل المشتركة التي يستخدمها من اتبع تلك الأصول من خلال استقراء وتحليل كتاباتهم.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرسين على النحو التالي:
المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وإجراءاته.

تمهيد في مصطلحات البحث: (التعطيل، التأويل، التأويلية، الهرمنيوطيقيا)

المبحث الأول: تاريخ تعطيل معاني النصوص الشرعية وأصوله وفيه مطلبان:

المطلب الأول: جذور التعطيل

المطلب الثاني: الأصول المشتركة لتعطيل النصوص

المبحث الثاني: الوسائل المشتركة لتعطيل النصوص قديماً وحديثاً وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاعتماد على أدوات معرفية من بيئة إلحادية

المطلب الثاني: تعطيل اللغة العربية

المطلب الثالث: نبد فهم الأمة والسلف

الخاتمة وفيها: أهم النتائج والتوصيات

فهرس المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

إجراءات البحث:

- عزوت الآيات لسورها مع ذكر رقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني.
- إذا نقلت من مصدر بالنص جعلت المنقول بين علامتي تنصيص « » ثم أحلت على المصدر في الهامش، وإذا كان النقل بالمعنى أو بتصرف قلت ينظر: .. مع ذكر الجزء والصفحة.
- بينت أصول التعطيل دون تتبع مفردات العبارات وكثرة الاستشهادات، إذ يكفي التمثيل والتدليل على ذلك بأقل عبارة.
- لا أترجم للأعلام وإنما أذكر تاريخ الوفاة إن وجد في المتن.

تمهيد في مصطلحات البحث

التعطيل، التأويل، التأويلية (الهرمنيوطيقيا)

التعطيل:

التعطيل لغة مأخوذ من (عطل)، العين والطاء واللام أصل صحيح واحد، يدل على خلو وفراغ؛ تقول عطلت الدار، ودار معطلة، ومتى تركت الإبل بلا راع فقد عطلت، وكذلك البئر إذا لم تورد ولم يستق منها^(١).

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَبِّرُ مَعْطَلَةً﴾ [الحج: ٤٥] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير: ٤].

وتعطيل النصوص اصطلاحاً: تفرغ اللفظ عما دل عليه من معنى، وذلك بنفي دلالة نصوص الكتاب والسنة على المقصود منها^(٢).

يدخل في هذا تعطيل الأسماء والصفات عن معانيها، أو تعطيل الحقائق الشرعية عن مقاصدها، وهو تعطيل ابتلي به المتكلمون في أبواب الأسماء والصفات قديماً، ثم الفلاسفة والباطنية، وصولاً للعصر الحاضر؛ حيث عطل مدعو ما يسمى بالقراءات المعاصرة معاني الألفاظ ودلالاتها، وعطلوا الأدلة والأحكام المترتبة عليها، وفقاً لتأثرهم بالمنهج النقدي الغربية.

التأويل:

لابد من تحديد معنى التأويل هنا؛ لأن المحاولات الحديثة لتعطيل النصوص عرفت ب (التأويل) أو (التأويلية).

لغة: الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر، وانتهائه من هذا الباب تأويل

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٣٥١).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ١٦٥) وقد ذكره كحلته في سياق تعريف التحريف بأنه (إزالة اللفظ عما دل عليه من معنى) والتعطيل أعم من التحريف كونه يترك اللفظ بلا معنى، بل خالياً فارغاً، بخلاف التحريف الذي فيه إبدال معنى بمعنى.

الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه. فمدار استعمالها في لغة العرب إما على أول الأمر، أو رجوعه.

ومن معاني التأويل في اللغة: التفسير، وفيه معنى الرجوع؛ لأن المفسر يرجع الكلام إلى المراد منه، وأول الكلام تأويلاً: دبره، وقدره، وفسره^(١).

وفي الاصطلاح يدور معنى التأويل على معنيين:

١- تفسير الكلام وبيان معناه، وهذا الغالب على استعمال المفسرين له كتفسير الطبري والقرطبي وغيرهما^(٢).

٢- الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فيراد بالتأويل حقيقة الكلام، وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعنى المراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة^(٣).

وظل المعنيان السابقان هما المعنيان المعروفان عند العلماء، ومتقدمي أهل اللغة إلى أن طراً معنى ثالث وهو: «صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لقريظة تدل عليه»^(٤)، وبرز هذا التعريف مع ظهور التأويل في أسماء الله وصفاته، بصرفها عن معانيها لأدلة عقلية؛ إلا أنه ومع هذا الاستعمال كان الاهتمام بالنص القرآني كنص إلهي، ومحاولة توفيق الأفهام مع معاني القرآن وألفاظه، هي الغالب على التراث؛ وإن شطت بعض المحاولات إلا أنها لم تصل لإقصاء الفكر الديني من التأثير في الحياة.

أما التأويل أو التأويلية المستخدم في عصرنا الحاضر، والمنسوب للاتجاهات المعاصرة في قراءة النصوص الدينية فهو تعريب للفظ (الهرمنيوطيقيا) hermeneutic الذي

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ١٦٢)، لسان العرب لابن منظور (١١/ ٣٢)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (١٢٤٤).

(٢) ينظر: مفهوم التفسير والتأويل، د. مساعد الطيار (ص: ٩٣/ ٩٧).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٦٨).

(٤) ينظر: البرهان في أصول الفقه للجويني (١/ ٣٣٦)، مفاتيح الغيب للرازي (٧/ ١٤٦).

يكون التأويل أحد معاني ترجمته، وتضم (الهرمنيوطيقيا) طيفاً واسعاً من المذاهب المختلفة للتعامل مع النصوص سواء كانت نصوصاً مقدسة أو بشرية.

ومادة المصطلح الأولى ترجع للغة اليونانية فهو مشتق من hermenevein بمعنى يفسر أو يوؤل^(١).

وإذا كانت ترجمة الكلمة تعود لمعنى: التفسير أو التأويل، فلم لا نستخدم لفظ التفسير والتأويل في بيان معناها؟ يعود التحرز من ذلك لسببين:

أولاً: إن المصطلح قيد تاريخه واستعماله الذي نشأ فيه، والحقول التي استعمل فيها، وتحديد معاني المصطلحات التي هي من وضع البشر مفيد في معرفة ما دلت عليه تلك المصطلحات، سيما مع الهجمة على العقيدة وإغراق العقل الإسلامي وإشغاله بالآف من المصطلحات الفاسدة^(٢).

ففي أوائل نشأة (الهرمنيوطيقيا) كان معناها فهم اللغة التي كتبت وترجمت بها النصوص اللاهوتية، حيث احتاج البروتستانت^(٣) أثناء صراعهم مع الكنيسة الكاثوليكية لمنهج لفهم النصوص الدينية التي كان تفسيرها حكراً على الكنيسة ورجالها، دون أسس واضحة للفهم، فظهرت الاتجاهات لأنسنة^(٤) النصوص وعقلنتها، بما يجعل الإنسان مركز التأويل، والعقل أساس الفهم.

وأخذت اتجاهات (الهرمنيوطيقيا) تتطور تساوفاً مع الاتجاهات الفلسفية التي غلبت على أوروبا، إلى أن تجلت بإبعاد مراد القائل كأساس للفهم، والتركيز على

(١) ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، عبد المجيد الشرفي (ص: ٢٤).

(٢) ينظر: ضوابط استعمال المصطلحات العقديّة والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود العتيبي (ص: ٦-١٠)، بتصرف.

(٣) البروتستانت كلمة تعني المحتجين (protest)، بدأت كحركة إصلاحية في الكنيسة الكاثوليكية في القرن ١٦م، ثم تحولت إلى حركة عقائدية مناهضة لها. ينظر الموسوعة الميسرة (٣/٦١٥).

(٤) الأنسنة: مذهب فلسفي مادي يؤكد على محورية الإنسان أمام كافة المؤثرات، ويغلب وجهة النظر المادية الدنيوية بجعل الإنسانية مقابل الدينية. الموسوعة الميسرة (٣/٨٣٧).

الفهم الإنساني كحقيقة وجودية^(١).

وثانياً: أن ألفاظ التأويل والتفسير لها بعدها المستخدم في المنهج الإسلامي لبيان معنى كلام الله، ولها معانيها المتعددة التي تهتم بقيمة اللفظ والمعنى، ولها أدواتها ومناهجها في الفهم والتأويل والتفسير والتحليل، بينما (الهرمنيوطيقيا) (التأويلية) لها أدواتها ومناهجها، التي تطورت وفقاً لتطور الفكر الغربي، وكانت أدواتها مستمدة من فكرهم، وواقعهم، وفلسفاتهم؛ ولذا آثرنا أن نسمي تلك المحاولات باسمها الحقيقي؛ حتى لا يلبس على أحد أنها ضمن أنواع التفسير، أو تستخدم أدواته؛ وإذا أردنا أن نطلق عليها لفظاً عربياً كان (التعطيل) أقرب وأدق؛ لاشتراكها مع المحاولات الأولى للتعطيل في أصول مشتركة، ووسائل ثابتة، وهدف واحد هو: تعطيل النص القرآني عن وجود معنى ثابت، أو حكم شرعي له.



(١) ينظر: فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقيا عادل مصطفى (٣٩-٤٢).

المبحث الأول

تاريخ تعطيل معاني النصوص الشرعية وأصوله

المطلب الأول: جذور التعطيل

إن المتأمل في تاريخ الأمة الإسلامية وظهور الفرق المختلفة، يجد أن أسس التعطيل لمعنى النص القرآني قد امتدت جذورها إلى بدايات ظهور أولى الانحرافات الفكرية والعقدية في أواخر عهد الصحابة، لكنها كانت تمثل اتجاهات منبوذة مقموعة، ثم برزت بقوة في القرن الثالث الهجري، حيث ساهمت عوامل عديدة منها: الاتجاهات السياسية، وتعريب الفلسفة اليونانية في جعلها مشاهدة ظاهرة. وبدأت جذور التعطيل مع ظهور الخوارج والشيعة، وتحريفهم للمقصود بمعاني النصوص الشرعية، وأخذهم ببعض الأدلة وتعطيل بعضها، مما فتح باب التحريف في التفسير «فالبدع تكون في أولها شبراً ثم تكثر في الأتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراسخ»^(١).

وفي أول القرن الثاني ظهر تعطيل أبواب الأسماء والصفات بتعطيلها عن معانيها الشرعية على يد الجعد بن درهم (ت: ١٢٤هـ)، والجهم بن صفوان (ت: ١٢٨هـ)، كما اعتزل واصل بن عطاء (ت: ١٣١هـ) بأفكاره الباطلة مجلس الحسن البصري. وظهرت بعدها فرق متشعبة، أثرت ترجمة كتب الفلاسفة في نشوتها، وتنوع أفكارها، ولم تزل العلوم العقلية تنمو وتتسع مع توسع الفتوح الإسلامية، وكثرة ترجمة كتب البلاد المفتوحة، فتعددت المشارب، وتنافست تلك الفرق على المناظرات فيما بينها والجدل، وقدم علم المنطق وأقيسته العقلية، ومصطلحاته على غيره من العلوم، وقاوم هذا بعض أئمة المسلمين ممن لم يكن له اطمئنان إلى هذه الفلسفة وإلى ألفاظها ومصطلحاتها، وظهرت فرق الأشاعرة والماتردية للتصدي

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣٨٥).

للمعتزلة والرد عليهم، ولكنهم استخدموا أساليب الفلاسفة ومناهج المتكلمين، مما جعلهم يواجهون الداء ببعض منه، وأثر هذا في أفكارهم وعقائدهم^(١). ثم انتقل التعطيل مع الباطنية إلى الأحكام الشرعية؛ حيث ادعوا أن للنصوص معان باطنة، لا يصل إليها إلا أهل العلم والعرفان، ولا يدركها العوام، وأن المعاني الظاهرة من النص غير مقصودة، فكانت أنواع التعطيل للمعاني والأحكام ولم تعد الألفاظ -عندهم- تدل على ما يراد منها في الظاهر.

أما الفلاسفة فبالإضافة لاعتقادهم بالحقيقة والشرعية، وهو اعتقاد مقارب للظاهر والباطن، إلا أنهم تجاوزوا ذلك بالادعاء أن ظواهر النصوص ماهي إلا مخاطبة للناس بما يعقلون، وأن الآيات التي تدل على الغيب والبعث والحساب والجزاء والنعيم والعذاب من باب تقريب المعاني وتصويرها في نفوسهم. ولا يزال علماء المسلمين في كل وقت وحين يبرزون للناس أساليبهم، ويردون على شبهاتهم، فامتألت المكتبة الإسلامية بكتب الرد على أسس تلك التحريفات، وإظهار بطلانها، بالتوازي مع التدوين في مختلف العلوم الشرعية، تديناً متوافقاً مع المنهج الإسلامي، والعقيدة الصحيحة.

المطلب الثاني: الأصول المشتركة لتعطيل النصوص

إن تلك الدعوات على مر العصور ترجع إلى ثلاثة أصول مشتركة، قد يحدث بينها تداخل في المفهوم والآليات وغلبة لبعضها في زمن دون زمن، إلا أن غالب تلك الدعوات تقوم عليها وتدور حولها.

ونقصد بالأصل هنا: أساس الشيء وأسفله، وأصل الشيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه^(٢)، فالتعطيل قديماً وحديثاً استند إلى تلكم الأصول التي سنعرض لها.

(١) ينظر: الفكر الإسلامي بين أمس واليوم، محجوب بن ميلاد (ص ٨٦).

(٢) ينظر: مقياس اللغة (١/ ١٩٠)، القاموس المحيط (ص: ١٢٤٢).

الأصل الأول: الأصل العقلي:

إن المتأمل في نصوص الكتاب والسنة، وما دلت عليه يجد اهتمامها بجوانب التعقل والتفكير والتدبر، وجاءت الآيات القرآنية تبين ذلك بوضوح لا لبس فيه، وجاء ربط بيان الآيات الكونية والشرعية بالعقل في مواطن كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٢] وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨] وقوله: ﴿ذَلِكَ وَمَا صَلَّيْنَا بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

والوحي هو المصدر الأول للمعرفة الدينية، وقد نزل القرآن بلسان عربي مبين، يفهمه العرب وفق قواعد فهمهم المعروفة، وتلقى السلف نصوص الكتاب والسنة على ظواهرها، وما تدل عليه ألفاظها، ومع الوقت برز التفسير كعلم مستقل، له آلياته وضوابطه المنطلقة من الاعتراف بمصدره الإلهي في التنزيل، والمستمدة من السنة المطهرة، وفهم السلف في وضع قواعد تفسيره، وبيان معانيه.

وبدأت بدايات التعطيل في تفسير النص القرآني لما ظهرت الانحرافات العقدية وأواخر عهد الصحابة، وكان من أبرز أولئك الذين سنوا سنة سيئة في تعطيل معاني النص القرآني: الجهم بن صفوان (ت: ١٢٨هـ) الذي أنكر صفات الله ﷻ، تنزيهاً له بزعمه عن الصفات كلها، وقال بخلق القرآن، وزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان^(١)، فوعدت أول الانحرافات في فهم النص القرآني في باب الأسماء والصفات، توهماً أن النصوص الشرعية تعارض الحقيقة التي يعتقدونها عقلية، وتطور ذلك الانحراف، حتى أصبحت الأدلة الشرعية تعرض على العقل أولاً، فانطلقوا في فهم النص من مركزية العقل وحاكميته على النص؛ لا العكس، أي ما كان يحمل ذلك العقل من بدع، أو أهواء، أو شبهات.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان، الذهبي (٣/ ٣٨٩).

وأكثر غلط أهل البدع من هذا الجانب^(١)، ووصفت نصوص الكتاب والسنة بأنها ظنية، ولا تفيد اليقين، أما ما تدل عليه عقولهم فهو قطعي الدلالة. وكانت المعتزلة إحدى تلك المدارس والتيارات الفكرية التي عظمت العقل، واستعملته في تقرير أصولها، حيث ظهرت أقوالهم في أسس خمسة، هي القول بـ: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتميزت بمغالاتها في العقل ومقاييسه، وتقديمه على ما يظن أنه مخالفاً له من النصوص الشرعية، فظهر تعطيلهم للنصوص المختلفة بما يسمونه تأويلاً للنص إذا عارض العقل.

يقول ابن القيم (ت ٧٥١ هـ): «ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها، واعتقدوا أنهم بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿ وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَخْتُمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّ وَإِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة المتأخرين هي استخراج معاني النصوص، وصرافها عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات، ومستنكر التأويلات، فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف، والكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، فلما اعتقدوا التعطيل، وانتفاء الصفات في نفس الأمر، ورأوا أنه لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين حتى صرفوا اللفظ عن حقيقته وما وضع له إلى ما لم يوضع له، ولا دل عليه، وصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل، والجهل بالسمع، فلا سمع ولا عقل، فإن النفي والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهات فاسدة، ظنوها معقولات صحيحة، فحرفوا لها النصوص السمعية عن مواضعها»^(٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (١/١٤٤).

(٢) الصواعق المرسلّة في الرد على الجهمية والمعتلة (١/١٦٣، ١٦٥).

وسبب ذلك الضلال الأول: هو توهم معارضة العقل للنصوص الشرعية، ثم العمل بالقاعدة التي حكاها عنهم ابن القيم: «إذا تعارض العقل ونصوص الوحي أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي»^(١).

وفي بيان تلك القاعدة التي توهموا فيها معارضة العقل والنقل يقول الرازي (ت ٦٠٦هـ):

«إما أن يجمع بينهما وهو محال؛ لأن العقل أساس النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته، وإما أن يتأول أو يفوض»^(٢).

ونلاحظ أنه بسبب تقديم هذا الأصل تعددت (العقول) التي ترى أن النص يخالفها، وبالتالي تعددت التأويلات، فكل يحاول تطويع النص لما يراه عقلاً، وهو في الحقيقة محض شبهاته، وأهوائه، وتعصبه المذهبي، وهذا سبب تفرق ونشوء فرق كالشاعرة والمعتزلة، مع إعمالهم كلهم لما يسمونه الدليل العقلي، واختلط هذا الأصل بعلم الكلام الذي بنيت مقدماته على ما ترجم من علوم اليونان.

وهم وإن انتصروا للإسلام في بعض الجوانب، إلا أنهم أدخلوا على المسلمين شراً عظيماً، بما أدخلوه من علوم كلامية ومنطقية ذات أصول فلسفية، فأثارت الشبهات وأفسدت كثيراً من الفطر والفهوم، وعطلت المعاني اللغوية تبعاً لتلك التأويلات العقلية، ومن ذلك تفسير قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أنه بمعنى: استولى وملك وقهر، وجحدوا أن يكون الله عَلَى مستوياً على عرشه، كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة.

(١) المصدر السابق (٤/ ١٢٠٧).

(٢) أساس التقديس في علم الكلام، للرازي (ص: ١٧٣).

ولو كان هذا كما ذكره كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأن الله تعالى قادر على كل شيء والأرض لله سبحانه^(١).

وقد قرر ذلك التأويل الماتريدي في تفسيره^(٢)، والرازي الذي بين سبب الشبهة العقلية التي اقتضت تأويل النص «لما كان ذلك من صفات الاجسام فالله يجب أن يكون منزهاً عن ذلك»^(٣)، وإذا حققت تلك القضايا العقلية الصريحة، ظهر دلالتها على فساد ما عارضوا به النصوص الصحيحة، التي التبتت على كثير، ووقع بها التلبيس^(٤).

وقد اتبعت المدرسة العقلية الحديثة تلك الخطى في جعل العقل حاكماً على النص، وتأويل ما يظنونه يخالف العقل، أو ما يستجد من نظريات علمية وتاريخية، يرون أنها لا تقبل الشك، وعمدوا لتقديم العقل على النقل عند التعارض، وتأويل الدليل النقلي^(٥).

ومن التأويلات العقلية الحديثة صرف ظواهر القصص القرآني^(٦) وتأويلها فمثلاً: سجود الملائكة لأدم عبارة عن تسخير هذه الأرواح والقوى له^(٧)، وغيرها كثير مما يعد سمة بارزة للمدرسة العقلية الحديثة.

ويتفاوت العقلانيون قديماً وحديثاً في إعمالهم للأصل للعقلي، فمنهم من اقتصر

(١) الإبانة عن أصول الديانة، للأشعري (ص: ١٠٨).

(٢) تفسير الماتريدي (١/ ٨٣).

(٣) تفسير الرازي (٢/ ١٦٩).

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٩).

(٥) ينظر على سبيل المثال: شبهات النصاري وحجج الإسلام لمحمد رشيد رضا (ص: ٧١)، الإسلام دين الهداية والصلاح لمحمد فريد وجدي (ص: ٩٢).

(٦) ينظر على سبيل المثال: تفسير المنار (١/ ٢٧٨).

(٧) تفسير المنار (١/ ٢٨٠).

تأويله على أبواب الصفات، ومنهم من تأول بعض الغيبيات^(١)، مع بقاء أصول الإيـان بالله واليوم الآخر والبعث والنبوات.

وكان المؤولة الأوائل، وما يعرف بتيار المدرسة العقلية الحديثة، يؤمنون بقطعيـات الدين، وتوجه اهتمامهم لتفسير القرآن ببيان معاني ألفاظه، وبيان أحكامه، وكان دفاعهم عن الدين والعربية مما أثر لهم؛ لكن اتجاههم لتأويل النص، ومخالفة صريحه عند ما يرونه تعارضاً بين النص والعقل؛ مما فتح باب شر كإدخال العلوم الكلامية، واعتبار العقل فوق النقل، وتطويع النص القرآني للنظريات المادية التي لا تعترف إلا بالوقائع والمحسوسات.

أما القراءات والاتجاهات المعاصرة لتفسير القرآن فقد طعنت في عمومية العقل العربي السابق كله؛ لأنه يدور حول النص، ولأنه متمسك بغالب محكمات الدين وأحكام الشريعة، بزعم أن هذا العقل الخاص بالتراث العربي والإسلامي قد وقف بكافة تفسيراته دون قيام التراث بأسباب العلم والتقدم، وأنه لا بد من مجاوزة هذا العقل، والأخذ بغيره، فلم يعد الإشكال هو محاولة تطويع ما يستشكل من النصوص بحسب ما يزعم أنه القيد العقلي؛ بل الدعوة للتخلص من سلطة النص، يقول نصر أبو زيد (ت: ٢٠١٠م) «إذا كان مبدأ تحكيم النصوص يؤدي إلى القضاء على استقلال العقل، وتحويله إلى تابع يقتات بالنصوص ويلوذ بها ويحتمي فإن هذا ما حدث في تاريخ الثقافة العربية والإسلامية»^(٢).

كما وصف العقل العربي بأنه بياني، أي: يأخذ بدلالات الألفاظ غالباً، أو شرعاني حيث يهتم بمسائل الشريعة والأحكام، بينما العقل البرهاني هو العقل الفلسفي قديماً أو حديثاً^(٣).

(١) الهداية والعرفان لمحمد أبي زيد (ص: ٤٥٨).

(٢) نقد الخطاب الديني، لنصر أبو زيد، (ص: ٢٧).

(٣) ينظر على سبيل المثال ما كتبه الجابري في: تكوين العقل العربي، وما كتبه أركون في نقد العقل الإسلامي.

واتهم التراث الإسلامي كله بأنه مستبعد للعقل، مستبعد له، وأن مهمة المجددين التخلص من هيمنة التراث، لتعود هيمنة العقل، وفي هذا يقول حسن حنفي: «مهمة التراث والتجديد التحرر من السلطة بكل أنواعها، سلطة الماضي وسلطة الموروث فلا سلطان إلا للعقل»^(١).

لذا نلاحظ أنه في الاتجاهات المعاصرة في التفسير لم يكن للحدود والمسلمات العقلية أي ضابط تنتظم فيه، وإن ادعوا منطقيّة كلامهم واقترابه من العقل، لأن العقل الذي يقصدونه هو العقل العلماني المتبع لاتجاهات نقد النصوص الغربية، والتي أساس النظر عندها ليس تقديم العقل على النقل، بل إقصاء النقل من أي اعتبار تشريعي، وذلك بتعطيل معانيه وأحكامه من خلال تطبيق الأدوات المنهجية الغربية عليه، ثم محاولة ربطها بعد ذلك بالعقل والبرهان.

ومع تنوع الاختلاف في هذا الأصل بين مؤمن بقُدسية النص القرآني ونبوة محمد ﷺ وبين من يرى وجوب إعادة النظر في التراث كله، وطرق تلقيه، وتفسيره، وصلاحيّة أحكامه؛ إلا أن فتح باب مقابلة العقل للنص ثم تأويل ما لم يستجز عقلياً، هو الذي أدى لكثير من الشرور، وجرأ على النصوص الشرعية.

«والعجب من قوم أرادوا بزعمهم نصر الشرع بعقولهم الناقصة وأقيستهم الفاسدة. فكان ما فعلوه مما جرأ الملحدّين أعداء الدين فلا الدين نصروا ولا الأعداء كسروا»^(٢).

الأصل الثاني: الأصل الفلسفي

ومع اشتراك هذا الأصل مع الأصل الأول من حيث تقديم العقل على النص، ومن حيث التأثير بحركة الترجمة والفلسفة اليونانية، إلا أن المعنيين بالنوع الأول

(١) التراث والتجديد، حسن حنفي، (ص: ٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٥٣).

حاولوا تطويع علم الكلام والمقدمات العقلية لما يروونه خدمة للإسلام ودفاعاً وانتصاراً له، أو توفيقاً بين القرآن والاكتشافات الحديثة، أما هذا الأصل فهو معني بمن حاول تطويع النص ليخدم الفلسفة جاعلاً لها المصدر الأول للمعرفة والحقائق.

ولقد كانت لعملية التعريب التي ابتدأت في عهد المنصور، وحصل أكثرها في عهد المأمون أكبر الأثر في نشر الآراء الفلسفية، وأخذ أهل الأهواء والبدع المقدمات الفلسفية، وبنوا عليها منطقتهم وحججهم.

يقول ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) موضحاً أصناف الناس فيها: «ثم إنه لما عبرت الكتب اليونانية في حدود المائة الثانية، وقبل ذلك وبعد ذلك، وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم، وفيها من أمور الطب والحساب ما لا يضر كونه في ذلك، وصار الناس فيها أشتاتاً: قوم يقبلونها، وقوم يحكون ما فيها، وقوم يعرضون فيها على أصولهم وقواعدهم، فيقبلون ما وافق ذلك دون ما خالفه، وقوم يعرضونها على ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، وحصل بسبب تعريبها أنواع من الفساد والاضطراب، مضموماً إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، حتى صار ما مدح في الكتاب والسنة من مسمى الحكمة يظن كثير من الناس أنه حكمة هذه الأمة أو نحوها من الأمم»^(١).

وقد وجدت الفلسفة اليونانية بعد ترجمتها ودخولها للثقافة الإسلامية -وجدت- مقاومة شديدة من علماء المسلمين وعامتهم، خاصة عندما تطرقت إلى المسائل المتصلة بالألوهية والوحي، لأنها تمثل فكراً ومنهجاً مبايناً لفكر الإسلام ومنهجه، ولذلك حاول الفلاسفة الأوائل التوفيق بين الإسلام والفلسفة؛ كي

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٣٣٩).

تكتسب الأخيرة قبولاً لدى عامة المسلمين، ومن أهم المحاولات للتوفيق بينها محاولات الكندي (ت: ٢٥٦هـ)، والفارابي (ت: ٣٣٩هـ)، وابن رشد (ت: ٥٩٥هـ).

وما يعيننا في تلك المحاولات هو ما يتعلق بالنص القرآني، وطبيعة تفسيرهم للألوهية، والنبوات، والمعاد، التي كانت تختلف تماماً عن الاعتقاد والتصور الإسلامي، كتصورهم للنبوة أنها قوة تخيلية، وللمعاد أنه معاد للأرواح دون الأبدان^(١)، ولأن تلك المعتقدات الفلسفية الموروثة عن غيرهم هي الأصل عندهم، جعلوا نصوص القرآن الدالة على الألوهية بأسمائها وصفاتها، والنبوة والبعث والمعاد وسائر الأحكام مجرد ضروب من التمثيل لتقريب المعنى للعوام من أجل إصلاحهم، ولذلك برزت لديهم ثنائية الحقيقة والشريعة، ولا ينبغي غير الخاصة الاطلاع على تلك المعاني أو فهمها.

يقول ابن رشد: «الناس في الشريعة على ثلاثة أصناف: صنف ليس هو من أهل التأويل أصلاً، وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب، وذلك أنه ليس يوجد أحد سليم العقل يعرى من هذا النوع من التصديق، وصنف هو من أهل التأويل الجدلي، وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط، أو بالطبع والعادة، وصنف هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعني صناعة الحكمة، وهذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور، ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة، أفضى ذلك بالصرح له والمصرح إلى الكفر، والسبب في ذلك أن مقصوده إبطال الظاهر وإثبات المؤول، فإذا بطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر، ولم يثبت المؤول عنده، أداه ذلك إلى الكفر، إن كان في أصول الشريعة»^(٢).

(١) ينظر: النجاة لابن سينا (ص: ٣٥٠) تهافت الفلاسفة (١٧٢).

(٢) فصل المقال (ص: ٥٨).

ويقول ابن سينا: (ت: ٤٢٧هـ): «الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمونه، مقرباً ما لا يفهمونه إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل، ولو غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة»^(١).

وإن كان لم ينقل عن الفلاسفة تفسير كامل للقرآن الكريم إلا أنهم وثقوا الصلة بموضوعنا من جهة تفسيرهم للوحي والنبوة، ونزعمهم المصدر الإلهي عنهما، ومن جهة تعطيلهم لمعاني القرآن وأحكامه وقصصه وأنها ليست الحقيقة المرادة من اللفظ القرآني.

وهذا الاتجاه يمتد حديثاً بما يعرف بالقراءات المعاصرة للقرآن الكريم، وقامت مشاريع كاملة تدعي مقدرتها على وضع الأسس لفهم النص القرآني وفق الفلسفات ومناهج النقد الغربية، منها: مشروع نصر حامد، وحسن حنفي، ومحمد أركون، وغيرهم.

ونتكلم هنا عن وجه الاشتراك الفلسفي بين المتقدمين والمحدثين، فنجد المتأثرين بالفلسفات والنظريات يشاركونهم في نفس مصادر التلقي في تحكيم تلك الفلسفات على النص القرآني.

وكما كانت التفسيرات السابقة للنصوص تقوم على الأسس الفلسفية اليونانية، وتجعلها مصدراً للمعرفة والحكم على النبوة والوحي وما ورد في القرآن الكريم من غيبيات؛ قامت القراءات المعاصرة على أسس مستمدة من ذات الفلسفات المترجمة. إلا أن متقدمي الفلاسفة كالفارابي وابن سينا وابن رشد كانوا أعمق فهماً، وأكثر قدرة على استيعاب الفلسفات اليونانية، ومحاولة موافقتها مع المفاهيم الإسلامية، كما أنهم قد سلموا من الانبهار الحادث بالحضارة الغربية ومخرجاتها، ولذلك يصنفون علمياً ومعرفياً في مراتب الفلاسفة، بخلاف المنادين حالياً بتجديد الفهم

(١) رسالة أضحوية في أمر المعاد (ص: ٥٠).

القرآني إذ إن القصور المعرفي (سواء بحقيقة المنهج المتبع، أو بالتراث الإسلامي) والشعور بالانزمام الحضاري، جعلهم مستوردين لأفكار يجمعها التناقض، مع عدم القدرة على تطبيق آلياتها، والعجز عن استيعاب الثقافة الإسلامية، أو إبراز الهوية الحضارية للأمة.

ومن أهم الفلسفات التي اعتمدت لديهم في تعطيل النصوص: تأويلها من خلال المنهج (الهرمنيوطيقي) الذي نشأ بداية ضمن محاولات فهم الكتاب المقدس، ووفق ظروف تاريخية ودينية، كظهور حركات الإصلاح الديني، ونقد الكتاب المقدس، ثم تطور وتوسع وفق الفلسفات السائدة من وضعية وتاريخية ووجودية^(١)، وهي فلسفات ونظريات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببيئتها التي نشأت فيها، والتي كانت لا تؤمن بأي مصدر خارجي للنصوص، وتحاول فهمها وفق الأدوات المعبرة عن تلكم الفلسفات.

يقول نصر أبو زيد: «وتعتبر هرمنيوطيقية جادامير نقطة بدء أصيلة لإعادة النظر في تراثنا الديني حول تفسير القرآن»^(٢).

وهرمنيوطيقية جادامير (ت: ٢٠٠٢م) تقوم على أساس فلسفي وجودي، فبدلاً من البحث عن منهج لفهم النصوص (كما في الهرمنيوطيقية الكلاسيكية) تحول البحث إلى معنى الفهم والتفسير نفسه وحقيقته، وكيف ينبثق في الوجود الإنساني، وطالما أن الفلسفة هي فهم الوجود، فلا بد أن يستفاد من الهرمنيوطيقيا في مجال فهم الوجود، فالفهم اكتساب مرتبة وجودية جديدة، مما يعني تحولاً مستمراً يؤسس للفردية في الفهم وتعدد معاني النص بحسب القارئ^(٣).

(١) ينظر: من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة (ص: ١١١).

(٢) إشكاليات القراءة وآليات التأويل (ص: ٤٩).

(٣) ينظر إشكالية الوجود والتقنية عند هيدغر، إبراهيم أحمد (٧٧-٨٢).

وهذا يعني -بحسب زعمهم- أن كلام الله ﷻ المتضمن أوامره ونواهيه وأحكامه وشرائعه، لا يوجد له تفسير نهائي واحد صحيح، بل كل التفسيرات محتملة وصحيحة؛ لأنها تعبر عن رأي المتلقي وتفاعله مع النص.

ومن الاتجاهات التي نشأت على اتجاه فلسفي (المنهج التاريخي)، وتقوم القراءة التاريخية على الفلسفة المادية التي ترى مادية العالم وواقعيته الموضوعية، وأنه علة نفسه، أي: أن المادة هي الحقيقة النهائية، والسبب الأول للظواهر الكونية، فكل ما لا يخضع لقوانين المادة ولا يقع في إطار الزمان والمكان والتجربة الحسية فهو وهم.

والتاريخية ترى أن الانسان هو الفاعل، وأن كل شيء هو نتاج الواقع، وتفاعل الإنسان مع محيطه من أديان وكتب^(١).

فكل الظواهر والنصوص تخضع لحيثياتها الزمانية والمكانية، وتخضع للتطور والتغير، وإعادة التوظيف، حتى العقائد والأفكار الأكثر تأصلاً ورسوخاً، كالعقائد الدينية والإيمان بالله ليست بمنأى عن التحول والتغير^(٢).

ولاريب أن تلك القراءات التي تستمد أدواتها ومناهجها من الفلسفة الغربية تهدف إلى شيء واحد وهو: «إخراج المتلقي العربي من التعلق بالتراث الذي صنعه أمته، إلى التعلق بتراث أمة سواها»^(٣).

الأصل الثالث: الأصل الباطني

ظهر الاتجاه الباطني الذي تقوم فكرته على أن للنصوص معان باطنة خفية مختلفة عن معانيها الظاهرية، في القرن الثالث الهجري، وقد انطوى تحتها تياران رئيسان: الرافضة والصوفية.

(١) ينظر: المعجم الفلسفي (ص: ٢٢٩).

(٢) ينظر: نقد النص، علي حرب، (ص: ٦٥)، الفكر الإسلامي قراءة عملية، محمد أركون، (ص: ١٣٨).

(٣) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن (ص: ١٩).

وينضوي تحت التيار الرافضي فرق عديدة، تزعم أن للنصوص القرآنية ظاهراً علمه الرسول ﷺ لأئمة، وباطناً علمه لعلي رضي الله عنه، وبلغه علي رضي الله عنه سرّاً للأئمة من بعده. أما التيار الثاني من غلاة الصوفية فتبرز باطنيتهم باعتبارهم أن للدين حقيقة وشريعة، وأنهم هم المعنيون بالحقائق، ويتمايزون عن أهل الفلسفة السابق ذكرهم بأن أولئك يعظمون المنطق، أما الصوفية الفلسفية فيرون أن المنطق العقلي وحده لا يكفي في تحصيل المعرفة، بلا بد من رياضة نفسية روحانية حتى تنكشف غشاوة الجهل عن النفس، وتبدو الحقائق في نفسه فوق مرآة القلب.

وللاتجاهات الباطنية مسميات مختلفة برزت في أزمنة عديدة، يجمعها أنها تزعم «أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صوراً جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة»^(١).

وسبب وجود هذا الاتجاه الباطني لدى مختلف طوائف الرافضة والصوفية هو حاجتهم المذهبية لحشد الاتباع، والادعاء أنه مما نقل عن أئمتهم، ولأن ظواهر النصوص واللغة تنقض كلامهم؛ عمدوا إلى القول بالباطن.

يقول الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥هـ): «وبالجملة فهو مذهب ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، ومفتتحه حصر مدارك العلوم في قول الإمام المعصوم، وعزل العقول عن أن تكون مدركة للحق؛ لما يعترها من الشبهات، ويتطرق إلى النظر من الاختلافات، وإيجاب لطلب الحق بطريق التعليم والتعلم، وحكم بأن المعلم المعصوم هو المستبصر، وأنه مطلع من جهة الله على جميع أسرار الشرائع، يهدي إلى الحق ويكشف عن المشكلات، وأن كل زمان فلا بد فيه من إمام معصوم يرجع إليه فيما يستبهم من أمور الدين»^(٢).

(١) فضائح الباطنية، للإمام الغزالي (ص: ١١).

(٢) فضائح الباطنية (ص: ٣٧).

ولا تخضع تلك التأويلات الباطنية لأي اعتبارات منهجية أو عقلية، وإنما المرجع فيها النقل عن الأئمة كما في تفاسير الرافضة، الذين فسروا الوضوء بموالاته الإمام، والغسل بتجديد العهد، كما جعلوا القصص القرآني من قبيل المرموزات^(١)، أو لما يسمى بالكشف، والإلهام، والهواتف، والذوق، والإسراءات، والمعاريح^(٢). ومن أهم الكتب التي تبرز المنهج الصوفي الباطني: حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن محمد السلمي (ت: ٤١٢هـ)، وتفسير ابن عربي (ت: ٦٣٨هـ).

ولعل أبرز ما يميز الاتجاه الباطني: إهدار قيمة اللفظ من المعنى الظاهر، وبالتالي تعطيل دلالات النصوص، والأحكام الشرعية، وتعدد الفهم الباطن الذي يعطل المعنى الظاهر لأجله، وغياب المنهجية والأدوات العلمية التي يمكن التفسير من خلالها. وطارت القراءات الحديثة للنص فرحًا بأصحاب هذا الاتجاه، وعدوا لأنفسهم سلفًا من الأولين، ففي غالب الفلسفات والمناهج المستخدمة لتأويل النصوص نجد أن النص غير مراد بلفظه، كما يفتح باب التأويل لأي فهم، ولئن كانت الباطنية القديمة تحصره في أولى العرفان والنظر، والأئمة المعصومين، فإن الاتجاه الباطني الحديث يفتح النص القرآني أمام أي فهم، وأي استيعاب لكل قارئ للنص.

ومن المناهج المعاصرة التي تعتبر وثيقة الصلة بالأصل الباطني المنهج الميثي (mythology) الأسطوري، والمنهج الأسطوري في تحليل النصوص: نظام رمزي دلالي تواصلية تفسيري للظواهر الاجتماعية، والمعتقدات، والمحرمات، والمقدسات، ذو علاقة وثيقة بعلم الإنسان، الذي يبحث في أصل الجنس البشري، وتطوره، والدور الوظيفي الذي تؤديه فكرة المقدس في الجماعة البشرية^(٣)، وفي المنهج

(١) ينظر: فضائح الباطنية (ص: ١٣)، التفسير والمفسرون (٢/ ١٦٠/ ١٦١).

(٢) التعرف لمذهب التصوف أبي بكر الكلاباذي (٧٨).

(٣) ينظر: الموسوعة العربية، (٣/ ٧٦٣).

الأسطوري تتحول اللغة إلى مجرد رموز وشفرات لا تدل على حقيقة اللغة، وإنما بالإمكان تفسيرها كإشارات أو رموز، بحسب ذات المفسر، ويرى أصحاب تلك الاتجاهات «أن اللغة الدينية تتميز عن اللغات في أنها تعرض صوراً رمزية للحياة، أكثر مما تقدم تعابير مباشرة عن الحياة والوجود»^(١) و «أن المفاهيم الدينية ليست المعاني المقصودة في الاستخدامات العرفية، وهذا ما يعطيها رمزيته القابلة للانفتاح والتأويل»^(٢).

والمنهج الميثي الأسطوري هو أحد تجليات الهرمنيوطيقيا لكونه فهم ينبع من ذات المفسر، وهذا ما حدا بكثير من معطلة العصر إلى أن يعظموا التجربة الباطنية؛ لاعتمادها على الفهم الذاتي، وعزلها للأحداث والحقائق الخارجية.



(١) الإسلام الأمس واليوم والغد، محمد أركون وغارديه لوي (ص: ٢٠٢).

(٢) الخطاب والتأويل نصر حامد أبو زيد (ص: ١١٨).

المبحث الثاني

الوسائل المشتركة لتعطيل النصوص قديماً وحديثاً

لئن كانت الأصول تمثل قواعد البنيان الذي بني عليه تعطيل النصوص فإن الوسائل تمثل الآلات التي استخدمت للوصول لتلك الغاية، والوسائل: جمع وسيلة، وهي تدل في مجمل معانيها على التوصل والتقرب للشيء^(١)، وكما كانت الأصول مشتركة، فكذلك الوسائل المستخدمة لتقرير تعطيل معاني كلام الله كانت متشابهة في كل عصر.

المطلب الأول: الاعتماد على أدوات معرفية من بيئة إلحادية

كان الاعتماد على الفلسفة اليونانية، وما تطور منها من فلسفات ونظريات وسيلة اعتمدها أصحاب تلك الأصول، والفلسفة اليونانية وترجماتها لم تكن تخلو من روح اليونان الوثنية، ولم تخرج عن سياقاتهم المعهودة في النظر والتأمل، لذا كان من الصعب على من تأثر بهم من علماء المسلمين أن يسلم بالحقائق الإسلامية دون عرضها على البرهان اليوناني، إذ إن منطقهم وجدلهم قد تغلغل في طريقة نظرهم، فابتعدوا عن التصور الإسلامي الصحيح؛ لأنهم رأوه يتعارض مع أصول النظر اليوناني، ومع استخدام الفرق الإسلامية لقواعد المنطق الكلامي للدفاع عن الدين أحياناً إلا أن حسن المقصد والغاية لا يجعل الأداة المستخدمة للبحث والحجاج سليمة.

وحاول الفلاسفة المنتسبون للإسلام التوفيق بين قواعد النظر اليوناني، وبين ما جاء به القرآن فما زادهم إلا بعداً عن صريح الكتاب والسنة، وتهمة في الدين والعقيدة. لقد كان فهم القرآن الكريم عند الصحابة والسلف منهج متكامل، يحمل أدواته للتفسير والفهم معه، من خلال فهم الرسول ﷺ وتفسيره، والصحابة من بعده،

(١) ينظر: مقاييس اللغة (٦/١١٠)، الصحاح (٥/١٨٤).

والمعهد من اللغة العربية، وكانت أدوات التفسير والفهم مستمدة من مقاصد الدين والقرآن.

ولما دخلت الأدوات المعرفية المبنية على العقل المجرد المأخوذ من المنطق اليوناني الوثني، لما دخلت مجال تفسير كلام الله نتج عن ذلك آراء باطلة ومعتقدات زائفة، وهذا ما ظهر جلياً لدى المعتزلة والأشاعرة، وذلك لأن العقل المنطقي الذي اعتمده كمصدر للمعرفة كان نتاج بيئة لا يوجد لها مرجع تحكم إليه سوى العقل المجرد، فلا وحي ولا نبوة ولا كتاب، لذا كانت تصدر عن تلك النقاشات الجدلية: العقائد الضالة والأقوال الباطلة.

أما الفلسفات الغربية الحديثة من مادية وتاريخية وسائر الاتجاهات (الهرمنيوطيقية) ففلسفات نشأت ضمن سياق ديني واجتماعي وفكري تبلور في القرن الثامن عشر، ونتج عنه إقصاء كامل للدين من التأثير في العلوم، وربطه بالمجال الشخصي فقط، ولم تستطع تلك الفلسفات ومن ينادي بها من استخدام أدواتهم لتفسير متكامل للقرآن، وإنما دعوات ومقابلات وتفسيرات مجتزئة، لا يمكن أن يقوم بها بناء متكامل.

ولم تنتج المحاولات لموائمة الفلسفات المترجمة مع المنهج الإسلامي الذي قوامه التوحيد - لم تنتج - إلا مزيداً من الارتباك المعرفي والضرر الفكري؛ لأن المنهج الإسلامي للنظر في العلوم وثيق الصلة بالمنهج الإسلامي للنظر في الكون والحياة، مع ما يتضمنه ذلك من الإيمان بالغيب والنبوة والمعاد، فلا بد أن تكون أدوات النظر في علومه متسقة مع أسسه وتصورات.

ولو ابتعدنا عن مجال قراءة وفهم النصوص الدينية، فإنه من العوار الفكري، والتبعية الممقوتة، أن يلغى مبدأ الخصوصية الثقافية والتراثية لأمة ما، وأن تستورد أدواتها للفهم والتحليل والنقد من أمة أخرى، إن ذلك الاستيراد لا يفقد الأمة الفكر السليم؛ بل يفقدها هويتها بكافة مكوناتها الدينية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تعطيل اللغة

إن فهم اللغة التي نزل بها القرآن الكريم شرط أساسي لفهم معاني كلماته وألفاظه، والقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، ولا بد في صحة التفسير أن يفسر اللفظ بحسب ما تدل عليه اللغة العربية واستعمالاتها، وما يوافق قواعدها، ويناسب مقاصد القرآن وأساليبه وهداياته.

ودرج المفسرون لكتاب الله على المنهج الصحيح من إعطاء المفردات بعدها الزمني والشعري ليتضح المراد، وبذلك أصبحت اللغة العربية بمبانيها ونظامها ومعانيها، قيداً مانعاً من تحريف كلام الله.

لقد حفظ القرآن الكريم اللغة العربية من التطور الحادث في كثير من اللغات المحكية، التي حدث فيها على مر الأزمنة تغير كبير، أدى إلى ظهور لغات فرعية منها، وإلى ظهور معاجم جديدة لها كل فترة، كي توازي التطور الذي حدث لها، وهو تطور يجعل من قراءة الآداب والنصوص المكتوبة قديماً أمراً يحتاج إلى ترجمة حديثة؛ حتى وإن كانت بنفس اللغة.

ولذا اتجهت السهام إلى اللغة العربية ادعاء بأن الأصل في اللغات أن تكون متطورة، وقدحاً في العربية باعتبار أن عدم التطور عيب فيها، أو بحثاً عن اختلاف معانيها من زمن لزمان، أو لإعادة النظر في مفهوم نشوء اللغة، والعلاقات بين الألفاظ والمعاني.

واشتركت التفسيرات والتأويلات التي عطلت النصوص الشرعية في التعامل مع اللغة العربية -لتحيد تأثيرها في المعنى القرآني، وتوجيهه للمعنى الذي يريدونه- في ثلاث ظواهر تؤدي لتعطيل معاني الألفاظ القرآنية:

أولها: القول بالمجاز ما أمكن، وأن اللفظ القرآني غالباً مستعمل للتشبيه، لا على سبيل الحقيقة، وجعلوا القيد العقلي حاكماً على اللفظ، وبذلك يخرج النص من

الحقيقة للمجاز، ونلاحظ هذا الاتجاه لدى كثير من المعطلة من القرون الأولى إلى الآن، وسبب التوسع المفرط في القول بالمجاز كي يتمكنوا من تخريج أفهامهم دون أن تعارضها لغة النص.

ولتخريج التعطيل بما يناسب العربية: يعطى اللفظ معنى لا تدل عليه اللغة العربية في ذلك السياق أصلاً، أو يحرف سياقه، وصيغ استعماله، بما يوافق العقل المتبع لعقيدة مسبقة، وقد أفرد الشيخ مساعد الطيار فصلاً لتلك الانحرافات اللغوية التي كان يجمعها: محاولة تعطيل معاني وأساليب اللغة عما تدل عليه^(١).

ثانيها: القول بتاريخية اللغة: سبق لنا الحديث عن مفهوم التاريخية وكونها فلسفة مادية لتفسير الوقائع والأحداث والظواهر، والقول بتاريخية اللغة يعني: أن اللغة متطورة، وتتجدد من عصر إلى عصر، وينبغي لفهم النص: أن تدرس الوقائع والظروف والدلالات الاجتماعية؛ حتى تفهم اللغة، وقد تبدو هذه الدعوة براءة، إلا أنه لم يَحْفَ على المفسرين أن يجعلوا معهود الخطاب ودلالة اللفظ من الضوابط المنهجية للتفسير، ولكن القصد منها ليس الوصول للفهم؛ وإنما تجريد الخطاب القرآني العابر للأزمان من أي بعد إلهي، وربطه بالقيود الاجتماعي، فتاريخية اللغة تعني: تاريخية النص القرآني، وبالتالي إخضاع النص لأثر الزمان والمكان والمخاطب، مما يؤدي إلى التنصل من سلطة النص، فتكون التعاليم والأحكام مرتبطة بلحظتها التاريخية لا تتجاوزها إلى غيرها.

ولذلك كانت الدعوة الحدائية لنقد آليات المعرفة، وأسسها المستخدمة في التراث الإسلامي، ومن أهمها اللغة العربية، التي يرون أنها ساهمت في تحصيل النص، وحصر فهمه في إطار صحراوي ضيق^(٢).

(١) ينظر: التفسير اللغوي (٥٠١-٥٥٥).

(٢) ينظر: التراث والحدائثة، محمد الجابري (١٣٠، ١٤٥).

يقول حسن حنفي في ذلك: «إن اللغة هي سبب إخفاقنا، وتجاوزها إلى لغة معاصرة هو ضرورة لغوية فكرية، بسبب قصور اللغة عن الوفاء بمتطلبات العصر، وما تحمله من تقديس وغيبات لأشياء غير حقيقية، وغير واقعية»^(١).

أما هاشم صالح الناقل والمترجم لأفكار محمد أركون فيقول: «ينبغي العلم بأن أركون كان يشتكي كثيرا من انعدام وجود قاموس تاريخي للغة العربية، فهذا يشل البحث العلمي في لغة الضاد، نحن نعتقد أن كلمات القرآن الكريم مثلاً لها نفس المعنى الشائع حالياً، وهذا خطأ كبير، كل مفردات اللغة العربية تغيرت معانيها بتعاقب العصور، وبالتالي فلكي نفهم القرآن جيداً ينبغي أن نعود إلى العصر الذي ظهر فيه، والبيئة التي ظهر فيها لأول مرة، ينبغي أن نتموضع في لحظته لكي نفهم معاني كلماته على حقيقتها، وإلا فسوف نسقط المعاني الحالية على المعاني السابقة، ونرتكب المغالطات التاريخية الشنيعة، وقل الأمر ذاته عن لغة التراث، نحن نعتقد أن معاني الكلمات في نصوص الجاحظ أو الغزالي بقيت هي هي في عصر طه حسين أو نجيب محفوظ! لا أبداً؛ كلمات اللغة العربية تغيرت معانيها على مر العصور بشكل قليل أو كثير، هناك قاموس تاريخي للغة الفرنسية يعطيك معنى الكلمة الواحدة في القرن السادس عشر مثلاً، وكيف أصبح معناها في القرن الثامن عشر، أو التاسع عشر، ناهيك عن العشرين، وما هي التحولات التي طرأت على معناها، الكلمة ذاتها لم تتغير، ولكن معناها تغير، وتحول بتغير العصور والأزمان، وهناك قاموس تاريخي للغة الإنكليزية والألمانية. ولكن لا يوجد قاموس تاريخي للغة العربية حتى الآن»^(٢).

(١) التراث والتجديد حسن حنفي (ص: ١١١)

(٢) مقابلة مع هاشم صالح بتاريخ (١٠/٤/٢٠١٤م) في موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود
<https://www.mominoun.com>.

ويبدو جلياً وواضحاً هدف التعطيل من تلك المقولات إذ إن القصد إبطال دلالات الألفاظ على معانيها، بالادعاء بأن اللغات تتطور ولا تثبت معانيها من عصر لعصر.

ثالثها: ثنائية الظاهر والباطن عند الباطنية، أو الحقيقة والشرعية عند الفلاسفة، وهي أحد الثنائيات للخروج من سلطة اللفظ القرآني بجعل معاني الالفاظ غير مرادة مطلقاً؛ وإنما هي رموز ودلالات وإشارات لمعان أخرى يجليها العرفان أو الفلسفة، وحديثاً تجلى ذلك التعطيل للغة في عدة مناهج، كالمناهج (الميثي) الأسطوري الذي ينظر للنصوص -خصوصاً الدينية- على أنها إشارات ورموز؛ فلا يصبح للحقائق اللغوية والشرعية معنى ولا هدفاً؛ بل لا يصبح لأي نظام لغوي منهج واضح للفهم والتفسير، وهذه الفوضى مقصودة لإحداث التخبط، وبالتالي تفقد النصوص معانيها ثم تأثيرها.

المطلب الثالث: احتقار فهم الأمة ومنهج السلف

امتدح الله الأمة المسلمة لكونها وسطاً ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال أبو عبيدة: أي: عدلاً خياراً^(١)، وقال الطبري: أما «الوسط»، فإنه في كلام العرب الخيار^(٢).

ووصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وعموم الأمة مؤمنون بقدسية القرآن ومصدره الإلهي، منضبطون بمنهج السلف، وقد تركوا تراثاً هائلاً في علم التفسير ومنهجه والعلوم الموصلة له، ولم يكتفوا بتأسيس الصحيح الصائب من العلوم؛ بل نشأت مناهج للنقد وبيان الخطأ

(١) مجاز القرآن (١/٥٩).

(٢) جامع البيان (٣/١٤١).

وتنقية علم التفسير مما قد يعرض له من قصص وأخبار وموضوعات وتفسير باطلة، وبُينت أصول التفسير، ومصادره، وشروط المفسر، فلم يكن علم التفسير جامداً، ولم يكن قبول الأمة وعلمائها لكلام المفسرين تسليماً مطلقاً، بل كانت اتجاهات النقد والتمحيص تشمل علوم القرآن والسنة، وفق آليات تناسب العلوم الإسلامية بمصدرها الإلهي.

ويلاحظ أن معطي النصوص عمدوا لوسيلة مشتركة لإزاحة كل فهم صائب للنص، وذلك باحتقار منهج الأمة، ونبذ التراث الذي نتج عنه، فلقد كانت بذور التعطيل الأولى مع الجهم بن صفوان، وواصل بن عطاء، الذين اعتزلوا جماعة المسلمين، ونأوا بأنفسهم عن اتباع منهجهم؛ زعمًا أن ما يرونه هو الأسلم عقلاً، والأصح منهجاً، كما شغف المتكلمون بعلم المنطق واحتقروا من لم يستخدم أساليبه وأصوله لإثبات الحقائق الدينية.

أما في المناهج الباطنية: فظاهر الخطاب القرآني غير مراد، وما التفاسير التي عنيت بألفاظ القرآن وبيان معانيها الظاهرية إلا نتاج قصور في فهم الحقائق - بزعمهم -، والولي هو من يفهم كتاب الله على حقيقته دون بقية الأمة، يقول ابن عربي: «ولم يشتغل أحد منهم بجمع فهم خطابه على حساب الحقيقة... أحببت أن أضم أقوال المشايخ أهل الحقيقة»^(١).

وعند الفلاسفة المنتسبين للإسلام كان الخطاب بالظاهر موجه للعوام (عموم الأمة) الذين لا يدركون الحقائق، ولا يتحملون معرفتها، أما أصحاب النهى والعقول فهم من يدركون أن تلك المعاني الظاهرة إنما وضعت لتقريب المعاني وضرب الأمثلة^(٢).

(١) مقدمة تفسيره (١/١٩)، وينظر نماذج من تفاسيرهم في: التفسير والمفسرون (٢/١٦٠، ١٦١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: فصل المقال لابن رشد (ص: ٤٦).

أما أصحاب القراءات المعاصرة فقد سلطوا أدوات النقد على منهج السلف وفهم الأمة، ووصفوهم بالرجعية و(الدوغمائية^(١)) كما وُصفت كتب التفسير بأنها قراءة منغلقة ضيقة الأفق^(٢).

وقد حاولت القراءة المعاصرة حبس روافد الحياة عن التفسير الصحيح للنص القرآني، مرة بالتعرض لموثوقيته، ومرة للغته، ومرة بالتعريض بأفهام من فسروه، وأخرى بالادعاء أنهم ضحايا للعقل السلفي المتشنج الذي يجعل الحقيقة خاصة به دون غيره.

وتلك الوسائل المشتركة بين معطلة المعاني القرآنية قديماً وحديثاً تذكرنا بقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].



(١) كلمة يونانية تعني الجمود العقائدي، أو التثبث بالرأي والمعتقد، يعود أصل هذا المصطلح إلى كلمة "دوغما" الموجودة في الفكر الديني المسيحي الكاثوليكي، والذي يعني التسليم المطلق، وتعني: الإيمان بعقائد وإثبات يقينيات قبل القيام بأي نقد والتعصب لها، وتستخدم غالباً على سبيل التحقير من الآراء المقابلة وتسفيه أصحابها ووصفهم بالتعصب. معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد (ص: ١٩).

(٢) ينظر على سبيل المثال: الفكر الإسلامي قراءة عملية محمد أركون (ص: ١٨٣)، نقد الخطاب الديني، أبو زيد (ص: ٩٣). تفسير القرآن بين القدامى والمحدثين جمال البنا (ص: ١٣٧)

الخاتمة

- بعد أن تبين أن المورد واحد، وأن طرق الضلال في تعطيل النص القرآني لها أصول مشتركة، ووسائل ثابتة لا تحيد عنها؛ نصل لما يلي:
- أن لتعطيل معاني ألفاظ الكريم أصولاً يشترك فيها قديمه وحديثه، وهي: الأصل العقلي: الذي يقدم العقل على النص، ويعطل معنى النص عند ما يظنه تعارضاً، الأصل الفلسفي: الذي يجعل الفلسفة أساساً ومصدراً للمعرفة الصحيحة، والأصل الباطني: الذي يجعل للكلام ظاهراً وباطناً،
 - أن للتعطيل وسائل تبرز في كل عصر منها: الاعتماد على أدوات معرفية من بيئة إحدانية، تعطيل اللغة العربية من خلال التوسع بالمجاز أو القول بتاريخيتها، ونبد فهم الأمة والسلف والتراث التفسيري كله.
 - أن أصول التعطيل قد تشترك في اتجاه تفسيري معين، وقد يغلب بعضها على بعض في اتجاهات أخرى.
 - أن اتجاهات تعطيل معاني ألفاظ القرآن، وإن اشتركت في كثير من الأصول والوسائل إلا أن منها اتجاهات تؤمن بالمصدر الإلهي للقرآن، وبالأحكام الشرعية كاتجاهات المتكلمين قديماً، والمدرسة العقلية حديثاً، ومنها اتجاهات لا تؤمن بالمصدر الإلهي للقرآن، وترى تاريخية الأحكام كالاتجاهات التأويلية الحديثة المتأثرة بالمناهج النقدية الغربية.
 - أن تحديد الاصطلاحات وبيان المراد منها، وعدم السباح بالتلبيس على الأمة؛ بين الاصطلاحات الباطلة وبين المصطلحات الإسلامية، مما يجلي حقيقة الاتجاه، ويغني عن كثير من الردود.

كما أوصي الباحثين بما يلي:

- العناية بنشر العلم الشرعي، والتفسير الصحيح، لأن ذلك أول سد ومانع أمام تيارات الفكر المنحرف.
 - الاهتمام بمعرفة النهج الذي يسبب تعطيل النصوص عن معانيها، والأدوات المستخدمة فيه والقضايا الفكرية التي يتمثلها.
 - الإعداد الفكري والعقدي لدارسي التفسير؛ حتى يجمعوا بين فهم المعاني، وبين امتلاك أدوات الذود عنها.
- وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع

١. الإبانة عن أصول الديانة، علي بن إسماعل الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط الأولى، ١٣٩٧هـ.
٢. أساس التقديس في علم الكلام، فخر الدين محمد بن الحسين الرازي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٥م.
٣. الإسلام الأمس واليوم والغد، محمد أركون وغارديه لوي، ترجمة: علي المقلد، دار التنوير، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٣م.
٤. الإسلام دين الهداية والإصلاح، محمد فريد وجدي، دار الجليل، القاهرة، ط الأولى، ١٩٩١م.
٥. إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط السابعة، ٢٠٠٥م.
٦. إشكالية الوجود والتقنية عند هيدغر، إبراهيم أحمد، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٦م.
٧. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، الوفاء، المنصورة، ط الرابعة، ١٤١٨هـ.
٨. بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعيان، محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٣م.
١٠. التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، حسن حنفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط الأولى، ١٩٨٠م.
١١. التراث والحداثة: دراسات ومناقشات، محمد الجابري، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩١م.
١٢. تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٠م.

١٣. التعرف لمذهب التصوف، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
١٤. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٥. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.
١٦. تفسير الماتريدي المسمى تأويلات أهل السنة، محمد بن محمود الماتريدي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط الثانية، ١٤١٥هـ.
١٧. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٨. تكوين العقل العربي، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط الثامنة، ٢٠٠٢م.
١٩. تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: مورييس بويج، دار المشرق، بيروت، ط الرابعة، ١٩٩٠م.
٢٠. حقائق التفسير أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠١م.
٢١. الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط الأولى، ٢٠٠٠م.
٢٢. درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الثانية، ١٤١١هـ.
٢٣. الرسالة الأضحوية في أمر المعاد، ابن سينا، تحقيق: سليمان دينا، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الأولى، ١٩٤٩م.
٢٤. شبهات النصارى وحجج الإسلام، محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، ط الأولى، ١٩٤٧م.

٢٥. الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطله، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٦. ضوابط استعمال المصطلحات العقديّة والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود العتيبي، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط الأولى، ٢٠٠٩م.
٢٧. فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد دراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، القاهرة، ط الثانية.
٢٨. فضائح الباطنية، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المحقق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.
٢٩. الفكر الإسلامي بين الأمس واليوم، محجوب بن ميلاد، الشركة القومية للتوزيع، تونس، ط الأولى، ١٩٦١م.
٣٠. الفكر الإسلامي قراءة عملية، محمد أركون، ترجمة: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٦م.
٣١. فهم الفهم مدخل إلى الهرمنيوطيقا، عادل مصطفى، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الأولى، ٢٠٠٧م.
٣٢. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط الخامسة، ٢٠١٤م.
٣٣. القاموس المحيط للفيروز أبادي مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٤. لسان العرب لابن منظور دار صادر - بيروت، ط الثالثة، ١٤١٤هـ.
٣٥. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٣٨١هـ.

٣٦. مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.
٣٧. المعجم الفلسفي، جميل صليبيبا، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط الأولى، ١٩٧٨م.
٣٨. معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، ط الأولى، ٢٠٠٧م.
٣٩. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الثالثة، ١٤٢٠هـ.
٤٠. مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، د. مساعد الطيار، دار الجوزي، الدمام، ط الأولى، ١٤٢٣هـ.
٤١. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٤٢. من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، عبد المجيد الشرفي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٧م.
٤٣. الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق سوريا.
٤٤. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، دار الندوة العالمية، ط الرابعة، ١٤٢٠هـ.
٤٥. موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود <https://www.mominoun.com>
٤٦. النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة الإلهية، ابن سينا، مطبعة السعادة، مصر، ط الثانية، ١٩٣٨م.
٤٧. نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد، دار ابن سينا، القاهرة، ط الثانية، ١٩٩٣م.
٤٨. نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠٠م.
٤٩. الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد أبو زيد. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الأولى ١٩٤٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣٢٩
المقدمة	٣٣٠
أهداف البحث	٣٣٠
الدراسات السابقة	٣٣١
منهج البحث	٣٣١
خطة البحث	٣٣٢
إجراءات البحث	٣٣٢
تمهيد في مصطلحات البحث	٣٣٣
التعطيل	٣٣٣
التأويل	٣٣٣
المبحث الأول: تاريخ تعطيل معاني النصوص الشرعية وأصوله	٣٣٧
المطلب الأول: جذور التعطيل	٣٣٧
المطلب الثاني: الأصول المشتركة لتعطيل النصوص	٣٣٨
الأصل الأول: الأصل العقلي	٣٣٩
الأصل الثاني: الأصل الفلسفي	٣٤٤
الأصل الثالث: الأصل الباطني	٣٤٩
المبحث الثاني: الوسائل المشتركة لتعطيل النصوص قديما وحديثا	٣٥٣
المطلب الأول: الاعتماد على أدوات معرفية من بيئة إلحادية	٣٥٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: تعطيل اللغة العربية	٣٥٥
المطلب الثالث: احتقار فهم الأمة ومنهج السلف	٣٥٨
الخاتمة	٣٦١
فهرس المصادر والمراجع	٣٦٣
فهرس الموضوعات	٣٦٧

